

## بازل 2 المحور الثالث – الإفصاح

### النوعي

#### 1. النطاق

ينطبق هذا الإفصاح النوعي على مصرف الإنماء - المملكة العربية السعودية. وهو شركة مساهمة سعودية عامة تم تأسيسها وفقاً للمرسوم الملكي رقم (م/15) بتاريخ 1427/02/28 هـ (2006/03/28م) والقرار الوزاري رقم (42) بتاريخ 1427/02/27 هـ (2006/03/27م).

يبلغ رأس مال المصرف 15.000.000.000 ريال يتكون من 1.5 مليار سهم بقيمة اسمية تبلغ 10 ريال للسهم الواحد.

تقدم الإيضاحات الواردة في الأجزاء التالية معلومات عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف والإطار العام لإدارة المخاطر وأهدافها وحوكمتها وعملياتها بالإضافة إلى تفاصيل أخرى عن كفاية رأس مال المصرف.

يلتزم مصرف الإنماء بتطبيق المعايير التي أوصت بها لجنة بازل للإشراف البنكي من خلال اعتماد المنهج المعياري (Standardized Approach) لإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق واعتماد المنهج الأساسي (Basic Indicator Approach) للمخاطر التشغيلية كما أن المصرف قام بتطبيق وعرض التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ICAAP) وذلك عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2010، والمصرف بصدد إعداد وتقديم ذات التقدير للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2011.

#### 2. الإطار العام لإدارة المخاطر

يقوم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بتحديد واختيار مستويات المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف خلال قيامه بالنشاطات المصرفية، وذلك وفقاً للإستراتيجيات الموضوعة وقدرة المصرف على إدارة المخاطر. وفي هذا الصدد تم تفويض هذه المسؤولية إلى لجان منبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) ومجموعة إدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر وفريق العمل الذي يقوم بإحتساب ومراقبة نسبة كفاية رأس المال وقسم بازل بالإضافة إلى مختلف قطاعات العمل بالمصرف.

يتم أداء وتطوير كافة الأنشطة المصرفية ضمن إطار معتمد من قبل مجلس الإدارة ولجان المصرف على النحو الموضح في السياسات والمبادئ ذات الصلة لضمان تطبيق الحوكمة. لقد قام المصرف أثناء السنة المالية 2011م بتعزيز إطار إدارة المخاطر من خلال وضع أسس تحديد درجة تحمل المخاطر ويتضمن ذلك احتساب العائد على رأس المال المعدل وفق المخاطر التي يتخذها المصرف.

## **فلسفة إدارة المخاطر**

تهدف إدارة المخاطر بالمصرف إلى وضع وتنفيذ إجراءات واضحة وفعالة لتطبيق جميع الضوابط الرقابية والحوكمة وذلك لإجراء تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بما يتناسب مع هيكل المخاطر لدى المصرف. كما تهدف الإدارة إلى زيادة العائدات على رأس المال والتحسين المستمر للأرباح. ويقوم المصرف بتقييم إستراتيجيات السوق والخدمات المصرفية بناء على فهم شامل للنتائج المالية لتلك الإستراتيجيات بما في ذلك التعرض للمخاطر أو التعرض للخسارة بما في ذلك العمل على الاستفادة من رأس المال اللازم لتنفيذ تلك الإستراتيجيات. ولتحقيق هذه الفلسفة قام المصرف بتصميم وتطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر لتتماشى مع نشاطات المصرف وأهدافه.

جميع قرارات العمل التي تتخذها الإدارة تستند بتقييمها على الربح المتوقع مقابل المخاطر التي سيتم قبولها. ومن الجوانب الأساسية في التقييم المشار إليه آنفاً هو دقة تحديد وقياس المخاطر وتخفيفها أينما وجدت.

يقر المصرف بأهمية المتطلبات والتوجيهات التشريعية والنظامية ويلتزم بالإرشادات في جميع القرارات ذات الصلة بالمخاطر. يصنف المصرف باعتباره مؤسسة مالية تلتزم بالضوابط والأحكام الشرعية في كافة أنشطته وتعاملاته.

## **تحديد قابلية المصرف لتحمل المخاطر**

يحدد مجلس الإدارة قابلية المصرف لتحمل المخاطر وإحتساب نسب ورأس المال اللازم لمواجهتها. إن قابلية المصرف للمخاطر هي التعبير عن مستوى المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها عند سعيه لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بنوعية رأس المال وعمليات تقييم السوق ذات الصلة. ويتم التعبير عن رأس مال اللازم لمواجهة المخاطر بقدرة ودرجة تحمل المصرف للمخاطر بما يتناسب مع معايير الملاءة المالية للمصرف.

ويقوم المصرف سنوياً بتحديد قابلية المصرف لتحمل المخاطر من خلال ورشة عمل تعقد بوحود الإدارة التنفيذية ومجموعة إدارة المخاطر، ويتم ذلك في ضوء متطلبات استراتيجية عمل المصرف، وكذلك تعرض على لجنة المراجعة الداخلية ومجلس إدارة المصرف من خلال عملية الموافقة على التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ICAAP).

### **تخصيص رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر**

يعتمد المصرف في تقدير وتخصيص رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر للإدارات المصرفية وللفرص الإستثمارية الجديدة بناء على العائدات المتوقعة والمعدلة وفق نسب المخاطر.

### **تحديد المخاطر**

تضع إدارة المصرف حدود واضحة لمخاطر الأنشطة الخاصة بالمصرف وفقاً لمراجعة وموافقة مجلس الإدارة. وهذه الحدود توضح المخاطر المقبولة لمختلف الأنشطة بناء على قابلية المصرف لتحمل المخاطر. قام المصرف خلال السنة المالية 2011م بتقوية الأطار العام لنظام المخاطر من خلال إنشاء وتفعيل إدارة المخاطر.

### **وضع السياسات الخاصة بالمخاطر**

خلال هذه السنة قامت إدارة المصرف بعدة مبادرات لتطوير إدارة المخاطر بما في ذلك الاستعانة بالمستشارين لتعزيز أطر عمل إدارة المخاطر على مستوى المصرف ككل. ويسعى المصرف إلى تطبيق سياسات إدارة المخاطر المحدثة لمخاطر الائتمان والسوق، والتشغيل، والسيولة، والاحتيايل، والالتزام بالركيزة الثانية من برنامج بازل 2 لإدارة المخاطر بالمصرف.

### **3. هيكل الحوكمة**

#### **اللجان**

يعتبر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسئولان عن إدارة ورقابة المخاطر بالمصرف. ويتم انجاز تلك المسؤولية بشكل جماعي من خلال عضويتهم في عدة لجان وبشكل فردي من خلال مهام العمل أو المهام التي يتم تكليفهم بها بما في ذلك تطبيق المسؤوليات المتعلقة بالحوكمة.

- اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة والتي لديها المسؤولية والصلاحيات الموكلة لها من مجلس الإدارة، وهي معنية بإدارة المخاطر الكلية للمصرف، بالإضافة إلى بعض المخاطر والتي تتضمن الموافقة على تمويل أعلى من السلطة الممنوحة للإدارة التنفيذية.
- تتمثل المسؤولية الأساسية للجنة إدارة المخاطر في التأكد من تطبيق مبادئ وسياسات وإجراءات وممارسات سليمة لإدارة المخاطر الرئيسية وفقاً للإطار العام لإدارة المخاطر بالمصرف ولتطبيق متطلبات بازل 2 وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي.
- تعمل لجنة الائتمان، التي تتكون عضويتها من جميع الموظفين المخولين صلاحية الموافقة على منح التمويل، بشكل منفرد ومستقل كأعضاء لجنة الائتمان بالمصرف. تتمثل المهمة الرئيسية للجنة الائتمان في إدارة المحفظة الائتمانية الكلية للمصرف وفقاً لسياسات وإجراءات المصرف الائتمانية المتبعة وحدود المخاطر والرغبة في تقبلها بالإضافة إلى تقييم واعتماد كافة معاملات وبرامج ونماذج الائتمان بالإضافة إلى تقييم واعتماد المنتجات والخدمات المرتبطة بالائتمان والمتعلقة بأنشطة التمويل بالمصرف على أن يتم ذلك بشكل فني ومستقل وحذر وضمن صلاحية الاعتماد الموكلة للجنة.
- تشكيل فريق عمل للتنسيق مع الجهات ذات الصلة بإعداد مقترح لتطبيق التقييم الداخلي لتقدير كفاية رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ICAAP) ويتضمن ذلك إعداد السياسات والإجراءات والنماذج اللازمة. وقد تم إعداد مقترح لتقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي للسنة المالية 2012، وسوف يستمر فريق العمل في صقل معايير قياس المخاطر للركيزة الثانية.

إضافة إلى ما سبق، يتمثل الإشراف المستقل لأنشطة إدارة المخاطر بالمصرف بالمراجعة الداخلية وذلك طبقاً لخطة التدقيق التي يتم الإشراف عليها من قبل لجنة المراجعة.

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) بمراقبة المركز المالي بما في ذلك إدارة المؤشرات المالية مثل معدلات السيولة وتكلفة التمويل ومتابعة نسب كفاية رأس المال بالإضافة إلى إدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة. وتتم عملية إدارة مخاطر السيولة من خلال خلق توازن بين نوعية الموجودات ذات نسب سيولة عالية والمتناسبة عكسياً مع معدل العائد على الأستثمار. وتماشياً مع متطلبات بازل (III) تقوم إدارة المخاطر وبشكل اسبوعي بعرض نسب تغطية السيولة (LCR) ومعدل صافي التمويل الثابت (NSFR) ويتم عرض هذه المؤشرات على لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) متضمناً الخيارات المتاحة لإدارة الخزينة للابقاء على نسب السيولة المطلوبة في المصرف.

## مجموعة إدارة المخاطر

قام المصرف بتكوين هيكل مستقل لإدارة المخاطر يتم الإشراف عليه من قبل مدير عام المخاطر والذي يعتبر مسؤولاً عن تقييم المستوى العام للمخاطر التي يواجهها المصرف وتحديد أفضل المعايير والممارسات المعترف بها عالمياً لإدارة تلك المخاطر. يتم دعم أنشطة مدير عام مجموعة المخاطر من قبل عدة لجان ذات أطر عمل موثقة ومسؤوليات واضحة وموكلة إليها.

تتعامل مجموعة إدارة المخاطر، بجانب المهام الائتمانية، مع كافة أنواع المخاطر ومنها مخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار في الأسهم ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الأرباح والمخاطر التشغيلية والمخاطر الإستراتيجية والمخاطر المتعلقة بالسمعة. بالإضافة إلى مخاطر أخرى خاصة بطبيعة أعمال المصرف وأنشطته.

تتقيد مجموعة إدارة المخاطر بالمصرف بالمتطلبات القانونية والنظامية الموضوعة من قبل الجهات النظامية مثل مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة سوق المال كما تتقيد المجموعة بالنظم والتوجيهات الدولية الموضوعة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية حيث يطبق المصرف لوائح أكثر صرامة حسب الحاجة.

فيما يلي الأنشطة والمسؤوليات والصلاحيات الرئيسية لمجموعة إدارة المخاطر وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- وضع وحفظ وبشكل دوري سياسة المخاطر الإستراتيجية وسياسة مخاطر الائتمان، وسياسة مخاطر السوق، وسياسة مخاطر السيولة، وسياسة مخاطر التشغيل، وسياسة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بالإضافة إلى سياسة اختبار التحمل.
- وضع نموذج للحوكمة ونظام لمراقبة التطبيق الفاعل لسياسة إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف.
- مراجعة واعتماد عمليات وإجراءات العمل للتأكد من التطبيق الفاعل لتلك السياسات.
- التأكد من تطبيق المتطلبات التنظيمية المتعلقة ببازل واعداد التقارير الخاصة بذلك.
- وضع إطار لإحتساب قابلية المصرف لتحمل مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ومراجعة الصلاحيات المفوضة للإدارة التنفيذية لإدارة هذه المخاطر.
- وضع وتطبيق إطار العمل والسياسات والإجراءات اللازمة لإدارة الأزمات والكوارث (BCP).

#### 4. إجراءات إدارة المخاطر

قام المصرف بوضع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بشكل استباقي، بما في ذلك تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها ورقابتها.

#### مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي احتمال عدم قدرة شركاء المصرف على الوفاء بالتزاماتهم الائتمانية وفقاً للشروط المتفق عليها وتشمل مخاطر الائتمان كذلك المخاطر التي تنشأ في المعاملات والتسوية والمقاومة. الوحدات المصرفية الرئيسية المعرضة لمخاطر الائتمان هي:

- مجموعة مصرفية الشركات.
- مجموعة التجزئة المصرفية.
- مجموعة الخزينة.

قامت كل وحدة من الوحدات التي تتعرض لمخاطر الائتمان بوضع سياسات وإجراءات معينة تحكم تعرضهم للمخاطر وهي مضمنة في أطر وسياسات مخاطر العمل الخاصة بكل مجموعة. ويسعى المصرف من خلال هذه الإجراءات إلى تحديد سقوف الائتمان وتطوير النماذج والتقارير وضوابط لمخاطر الائتمان على مستوى المصرف. ويتم مراجعة والموافقة على جميع هذه السياسات والاجراءات من قبل مجموعة إدارة المخاطر وبشكل مستقل بما في ذلك اخذ الموافقات اللازمة على عمليات التمويل.

#### مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تدني قيمة التدفقات النقدية المستقبلية لمحفظه الاستثمار او الأدوات الاستثمارية التي تنشأ من عدم ثبات أسعار السوق مثل انخفاض نسبة هامش الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وأسعار السلع التي قد تؤدي إلى خسائر مخاطر السوق المتعلقة بعمليات المصرف.

مخاطر السوق المتعلقة بعمليات المصرف ترجع أساساً إلى تقلب هامش الربح وفي بعض الأحيان ترجع إلى التغيير في أسعار صرف العملات وكذلك هناك مخاطر ناتجة عن تدني أسعار الأسهم والصكوك المتاحة للبيع أو محافظ الأسهم المحتفظ بها للمتاجرة وهي صغيرة نسبياً.

### مخاطر معدل الأرباح

تتمثل في التغيير الناتج عن قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المأثرة سلباً بتغيير هامش نسب الأرباح مع منحني العائد او مع علاقة تناسبية مع الأرباح. ويتم إدارة المخاطر الناجمة عن هذه العلاقة من خلال التحكم بمدة التمويل ورفع معدلات الأرباح الخاصة بالتمويل الطويل الأجل. وتماشياً مع أسلوب عمل المصرف لا يجوز الدخول بعمليات التحوط المالي لتغطية مخاطر التغيير في معدل الأرباح.

### مخاطر السيولة

تتمثل في المخاطر الناتجة عن عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية من خلال السداد النقدي او بإستخدام موجودات مالية أخرى. وقد تنتج هذه الحالة عن تدني أسواق الائتمان الذي يؤدي إلى نضوب مصادر التمويل للمصرف المتاحة وبشكل فوري. ولتجنب هذه المخاطر تقوم إدارة المصرف بتنويع مصادر التمويل المتاحة وتنويع الأصول القابلة للتسييل وذلك من خلال المحافظة على مستوى سيولة نقدية مناسب.

وتقوم إدارة المصرف بمراقبة تواريخ استحقاق المحافظ الاستثمارية والتمويلية للتأكد من المحافظة على مستوى السيولة المطلوب. وتتضمن السياسات والإجراءات الخاصة بمجموعة الخزينة تحديد مستوى السيولة وفقاً لقرارات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO).

وتماشياً مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي يحتفظ المصرف باحتياطي مالي نظامي مودع لدى مؤسسة النقد ويمثل نسبة 7% من الحسابات الجارية و 4% من الودائع الآجلة.

وكذلك يحتفظ المصرف باحتياطي نقدي لا يقل عن 20% من الودائع على هيئة نقد وموجودات مالية يمكن تسييلها في مدة لا تتجاوز 30 يوماً.

## مخاطر الاستثمار في الأسهم

تتمثل في المخاطر الناتجة عن تدني القيمة العادلة للسهم ويقوم المصرف بمراقبة المحافظ الاستثمارية في الأسهم المتاحة للبيع ومحفظة الأسهم لغرض المتاجرة وتقييمها بسعر السوق ومعالجة الفرق في حقوق المساهمين أو قائمة الدخل.

## المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر تعرض المصرف لخسائر ناجمة عن عدم كفاية الإجراءات الداخلية أو فشلها، أو بسبب موظفي المصرف أو فشل النظم أو نتيجة لحوادث خارجية. وقد تنشأ المخاطر التشغيلية في جميع أعمال المصرف أو من أي نشاط فيه.

ويقوم فريق إدارة المخاطر التشغيلية بمراقبة ومتابعة المخاطر التشغيلية المتعلقة بأعمال المصرف وذلك من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات الموضوعية. ولتنظيم عملية تقييم والحد من أثر المخاطر التشغيلية يتم تطوير وتحسين فعالية البيئة الرقابية الداخلية. وكذلك قام المصرف بوضع وتنفيذ إطار عمل خاص بإدارة الكوارث والأزمات الذي من شأنه أن يخفف المخاطر التشغيلية المتعلقة بإمكانية المصرف المحافظة على إستمرارية الأعمال في حالات الكوارث لا قدر الله.

## المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي تلك المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي قد تنشأ نتيجة للعقود الغير قابلة للتنفيذ، أو الدعاوى القانونية، أو الأحكام القضائية التي تأتي ضد مصلحة المصرف. الوحدة المسئولة عن إدارة المخاطر القانونية داخل المصرف هي الدائرة القانونية. وقد قام المصرف بوضع الإجراءات اللازمة لإدارة تقليل المخاطر القانونية.



## مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي المخاطر التي يتعرض لها المصرف والناشئة عن الدعاية السلبية والتي قد تؤثر على قدرة المصرف على تسويق خدماته لشركاءه أو على إنشاء علاقات مصرفية مع شركاء جدد أو الاستمرار في تقديم الخدمات القائمة حالياً. والوحدة المسؤولة عن إدارة مخاطر السمعة في المصرف هي مجموعة التسويق. وكجزء من الالتزام بتطبيق التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، قام المصرف بإجراء الدراسات اللازمة واختبار درجة التعرض لمخاطر السمعة.

## المخاطر الأخرى

يتم مراقبة المخاطر الأخرى التي تنتج عن عدم الالتزام بالمصرف بالضوابط والإرشادات الشرعية أو غيرها من قبل مجموعة إدارة المخاطر. وكجزء من الالتزام بتطبيق التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، قام المصرف بإجراء الدراسات اللازمة لخفض التعرض لمخاطر عدم الالتزام بالضوابط والإرشادات الشرعية.

## 5. كفاية رأس المال والسيولة

يتعين على المصرف التقيد بالنظام القانوني والاقتصادي لرأس المال، حسب متطلبات بازل 2 التي تم تكييفها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لتتلاءم مع الظروف المحلية.

يقوم المصرف بعملية احتساب كفاية رأس المال الكلية ونسب السيولة لتتناسب مع تركيبة المخاطر الخاصة به، وقابليته لتحمل تلك المخاطر، بالإضافة إلى الإستراتيجية التي ينتهجها لإدارة المخاطر. ويتم الحفاظ على نسب كفاية رأس المال ونسب السيولة فوق الحد الأدنى للمتطلبات النظامية والتي يتم مراجعتها وإدارتها من قبل إدارة المصرف لضمان التزامها بتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب الضرورة.

ولأهداف إدارة نسب كفاية رأس المال يقوم المصرف باستخدام الطريقة القياسية لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، بينما يستخدم طريقة المؤشر الأساسي لتقييم المخاطر التشغيلية وذلك حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

## **6. المكافأة المعدلة إلى المخاطر**

عملاً بتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي يلتزم المصرف بنظام المكافآت المعدلة إلى المخاطر والتي تنظم مكافآت الإدارة التنفيذية المسؤولة بشكل مباشر عن أداء المصرف فيما يتعلق بالإيرادات والمصروفات. وعلى الرغم من أن هذه المكافآت مرتبطة بشكل مباشر بتقييم الأداء السنوي إلا أنه سيتم تأجيل دفع جزء من هذه المكافآت تحسباً لأي تراجع في أداء المصرف أو أرباحه في السنوات القادمة ولأسباب لها علاقة مباشرة بالقرارات التي اتخذت في السنوات الماضية.

## **7. الرؤية المستقبلية**

المصرف ملتزم بتطبيق متطلبات إدارة مخاطر وتأسيس ثقافة الوعي بإدارة المخاطر المتعلقة بجميع أعمال المصرف من خلال تطبيق توصيات لجنة بازل 2 لإدارة مخاطر بالإضافة إلى العمل على تبني توصيات بازل 3 النظامية والتي من شأنها تقوية المركز المالي للمصرف وتحسين نوعية الموجودات ورفع الإيرادات.